كتاب دورى رقم(١٦٧) لسنة ٢٠٢٠

سبق وأن صدر القانون رقم ١٥١ لسنة ٢٠١٩ ولائحته التنفيذية بإنشاء الهيئة المصرية للشراء الموحد والإمداد والتموين الطبى وإدارة التكنولوجيا الطبية، والذى أوكل للهيئة التعاقد على شراء وصيانة المستحضرات والمستلزمات الطبية للمستشفيات الحكومية.

وفي ضوء ما ورد لوزارة المالية من طلبات من شركات توريد الأدوية والمستلزمات والمستحضرات الطبية وصيانة الأجهزة الخاصة، لصرف مستحقاتهم المتأخرة لدى المستشفيات الحكومية (جهاز إدارى-هيئات خدمية-إدارة محلية).

وطبقاً للتنسيق الذى تم مع وزارة الصحة والجهات الإدارية لسداد المستحقات المتأخرة لتلك الشركات طرف المستشفيات الحكومية (جهاز إدارى - هيئات خدمية - الإدارة المحلية) حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ وإستمراراً لدعم وزارة المالية للقطاع الصحى فى مصر نظراً لأهميته وحيويته.

فإن وزارة المالية تُهيب بالجهات الإدارية المعنية إتباع الآلية التالية لسداد المستحقات الممولة بعجز الخزانة:-

الحالة أولاً: طلب الشركات الدائنة تسوية مستحقاتها لدى الجهات لصالح الخزانة العامة(ضرائب-جمارك-...الخ) ولم يسبق لها تسوية أية مستحقات من خلال قطاع الموازنة العامة للدولة:-

١- يتم تسوية كامل مستحقات الشركات الدائنة لصالح الخزانة العامة (الضرائب- الجمارك- ...الخ) بناء على طلب المقدم من تلك الشركات، وذلك خصماً على البنود المختصه والمدرجة بموازنة الهيئات الموازنيه للسنة المالية الحالية ٢٠٢٠/٢٠٢١، وذلك بعد استيفاء كافة الموافقات اللازمة من السلطة المختصة.

الحالة الثانية: طلب الشركات الدائنة تسوية مستحقاتها لدى الجهات لصالح الخزانة العامة(ضرائب-جمارك-...الخ) وسبق لها تسوية أية مستحقات من خلال قطاع الموازنة العامة للدولة:-

١- في حالة تساوى مبلغ التسوية الحالية مع إجمالى مستحقات الشركة: يتم إعتماد تلك التسوية بعد مراجعتها والتأكد من صحتها.

٢- في حالة أن مبلغ التسوية التي تمت من قبل قطاع الموازنة العامة للدولة أقل من اجمالى مستحقات الشركة طرف الجهة الإدارية: يتم سداد باقى مستحقات الشركة خصماً على البنود المختصة والمدرجة بموازنة السنة الحالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ بعد إستيفاء كافة مؤيدات الصرف وموافقات السلطة المختصة وما جاء بمنشور رقم (٣) لسنة ٢٠٢٠.

٣- في حالة وجود أي اختلاف في المبالغ التي تم تسويتها عن طريق وزارة المالية عن المستحقات الفعلية يتم موافاة قطاع الموازنه العامة للدولة في موعد غايته شهر من تاريخ إبلاغ المستشفى بالتسوية وإلا أعتبرت التسوية التي تمت عن طريق قطاع الموازنة صحيحة ويتحمل المختصين بالمستشفيات الحكومية المسئولية القانونية عن ذلك.

الحالة الثالثة: عدم رغبة الشركات الدائنة تسوية مستحقاتها لصالح الخزانة العامة (ضرائب- جمارك- ...الخ):-

١- تقوم الوحدات الحسابيه بالمستشفيات الحكومية (بالجهاز الإدارى-الهيئات الخدمية- الإدارة المحلية) التي عليها متأخرات للشركات سالفة الذكر بسداد نسبة ٥٠% من إجمالي المديونية المستحقه عليها للبنود الممولة بعجز خزانة فقط لكل شركة مباشرة خصماً من الاعتمادات المختصة والمدرجة والمتاحة للصرف بموازنتها بعد استيفاء كافة الموافقات اللازمة من السلطة المختصة مع الإلتزام بما تضمنه منشور عام وزارة المالية رقم (٣) لسنة ٢٠٢٠.

٢- على أن يتم سداد باقى المديونيه المستحقة للشركات في الربع الرابع من العام المالى ٢٠٢٠/ ٢٠٢١، مع الإلتزام بما تضمنه منشور عام وزارة المالية رقم (٣) لسنة ٢٠٢٠.

هذا على أن تقوم الهيئات الموازنيه في حال عدم كفاية الاعتمادات المختصة المدرجة بموازنات المستشفيات الحكومية التابعة للموازنة العامة سرعة مخاطبة قطاع الموازنة بالمبالغ المطلوب تدبيرها واللازمة لإستكمال سداد تلك المديونيات مع التأكيد على:-

- حظر النقل من البنود التي تم تعزيزها والمدرجة بموازنات الجهات لتعزيز أية بنود أخرى.
- التأكد من أن المبالغ الذى يتم تدبيره لسداد مستحقات شركات الأدوية عن توريد المستلزمات الطبية ضمن مصروفات الباب الثانى"شراء السلع والخدمات" وليست أجهزة أخرى تدخل ضمن مصروفات الباب السادس "شراء الأصول غير المالية(الاستثمارات)".

وعلى السادة المسئولين الماليين بالجهاز الإداري بالدولة، ووحدات الإدارة المحلية بالمحافظات والهيئات العامة الخدمية والأجهزة المركزية المستقلة من الجهات الحكومية المعنية مراعاة الإلتزام بما تضمنته الالية بعاليه من إجراءات .

وعلى السادة المديرين الماليين بالمحافظات والمراقبين الماليين بالوزارات والهيئات العامة، والسادة مديري ووكلاء الحسابات ضرورة متابعة ما تقدم بكل دقة .

رئيس قطاع

الحسابات والمديريات المالية

محاسب /عماد عبد الله عواد

تحريرا في ٢٠٢٠/١١/٠٩
(وحدة المتابعة في الحسابات والمديريات)